مجلة الشهاب • المجلد: 09، العدد: 01 (2023م) • ص ص 197 - 208
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

جهود أبي غدة التحقيقية المتعلقة بالجهة الحديثية
كتاب «المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف»لابن القيم أنموذجا

Extrapolation of the efforts of Abu Ghoda in achieving heritage related to the hadith side "Al-Manar Al-Munif fi Al-Sahih wa Al-Da'eef" by Ibn Al-Qayyim as a model

ط.د/ عبد الكريم مبرك *
مخبر العلوم الإسلاميّة في الجزائر "LSIA"، جامعة باتنة 1 (الجزائر)
abdelkarim.mebrek@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/06 | تاريخ الاستلام: 2022/11/23 | تاريخ النشر: 2023/03/16

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:
يوضح هذا البحث كما يدلُّ عليه العنوان الجهود التي قدَّمها الأستاذ عبد الفتاح أبو غدَّة في سبيل تحقيق الكتب الإسلامية؛ مسلِّطا الضوء على الجانب الحديثي؛ وذلك من خلال استقراء تحقيقه لكتاب ابن القيم الموسوم بـ " المنار المنيف في الصحيح والضعيف"؛ فبيَّنت خلال هذا المقال: تعامله مع الأسانيد والمتون الحديثية، وتصرُّفه تجاه كلام المصنف والمسائل العلمية، دون أن أنسى الفوائد المنهجية، وشخصيته العلمية وأثرها في التحقيق، ؛ ومع قلّة اهتمام الباحثين في نظري بهذا النوع من البحوث، زاد شغفي في إنجازه وإخراجه؛ لأنه يعتبر الميدان التطبيقي لقواعد تحقيق التراث الإسلامي، الذي منه يرسم المبتدئ طريقه ويقمِّشُ المنتهي فوائده.

الكلمات المفتاحية:
استقراء واستنباط؛ جهوده التحقيقية؛ عبد الفتاح أبو غدَّة؛ المنار المنيف لابن القيم؛ الجهة الحديثية.

Abstract:
This research shows the results that were extracted within the statement of the efforts made by Professor Abdel Fattah Abu Ghuddah in achieving Islamic books; highlighting the hadith aspect; And that is through the extrapolation of his investigation of the book of Ibn al-Qayyim "Al-Manar al-Munif fi al-Sahih wa al-Da'eef"; During this article, I explained: his dealings with the hadith texts and chains of reporters, and his attitude towards the author's words, and the scientific issues, without forgetting his personal effect in the study, and the methodological benefits, because this is the practical side of achieving the Islamic heritage; From which the novice begins his way, and the advanced refine his experience.

Keywords:
The extrapolation; Abdel Fattah Abu Ghuddah; Achieving the Islamic heritage; Al-Manar al-Munif of Ibn al-Qayyim; the hadith aspect.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

اجتهد الأئمَّة في القرون السَّابقة في بيان علم الشَّريعة وأحكامِها، المُستمدِّ من كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، وألَّفوا في ذلك تأليفات ماتعةٍ سديدة، وتعدَّدت أسبابُ تصنيفهم؛ فمنهم من ألَّف ابتداءً طلباً للأجر والثَّواب ونشرِ العلم، ومنهم من رام في ذلك تبيِّيض العلم الذي سوَّده؛ حتَّى يكون محفوظا في قراطيس يرجع إليها حين المذاكرة، وتكون خلفا لمن بعده من الطَّلبة، وإنَّ أعظم سبب جعل الأئمَّةَ يجرُّون أقلامهم تصنيفا وتأليفا؛ هو واجبهم الدِّينيُّ، الذي فرضه الشَّرع عليهم باعتبار إمامتهم؛ فكانوا إذا سُئلوا أجابوا باستفاضة وإحاطة في رسائلَ وكتبٍ إلى من سألهم.

ولا يخفى شدَّة حرص المتقدِّمين في تحقيق المسائل وصيانتها، وقِوَام ديانتهم في مراقبة الله عزَّ وجلَّ حين تصنيفها ونقلها، حتَّى أضحت كتب المتقدِّمين هي مرجع كلِّ باحث، وأحبُّ إليه ممَّن تأخَّر عنهم؛ لالتزامهم بما قَّدمت ذكرَه، وممَّا هو محلُّ اتِّفاق بين أهل العلم المعاصرين؛ أنَّ ابنَ قيِّم الجوزيَّة رحمه الله، هو واحد من أعيان من تقدَّم ذكرُ وصفِه من الأحبار، ومن الثُّلَّة الذين ذاع صيتهم بين طلبة العلم في كلِّ الأمصار، وذلك لمَا عُرِف به من تحرِّيه في تحقيق المسائل ونقد الأخبار، ومن بين أعلم أهل زمانه فَمَن بعدهم بفنون العلوم، ومظانِّها في الأسفار، وبرواة الأخبار.

فصار شَغَف الباحث الثَّقِف اللَّقِن هو إخراج تلك الكتب النَّفيسة إلى الواقع العلميّ؛ طلبًا للأعمال المتكاملة في تحقيق المسائل وتوثيق العلم؛ التي اتَّسمت بها كتب المتَّقدمين، وكان هذا الصَّنيع أفضل لهم، وأحبَّ إليهم من ابتداء التَّصنيف، واختياره في بحوثهم.

ولا شكَّ أنَّ مناهج الباحثين المحقِّقين فقيمةَ تحقيقِهم تختلف باختلاف مستواهم العلميُّ، وقدْرَ إحاطتهم بعلوم المقاصد والوسائل، وبحسب منهجهم الذي رسموه خطَّة لتحقيقهم، ومدى مراعاته والتزامه في تبييضهم؛ وبقدر الإلمام والتَّخطيط، والنُّسخ المعتمدة ودقَّة التَّحقيق، تتفاوت التَّحقيقات، وتتأرجح الكفَّات، وينسحب الأمر كذلك على بصمات المحقِّق في تحقيقه، وما مقدار توضيح شخصيته في توثيقه، فكلُّ ذلك مراتبُ ومنازلُ، ولقد اخترت لهذا البحث محقِّقا فذًّا، كَثُرت تحقيقاتُه، وقلَّ نُظَراؤُه، في بيان لمساته التَّحقيقيَّة في الجوانب الحديثيَّة؛ وهو الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة رحمه الله، ومن ها هنا تتجلى إشكاليَّة البحث، ومفادها: ما هي مجهودات أبي غدَّة التَّحقيقيَّة فيما تعلق بالجهة الحديثيَّة؟ وقد وقع القلم اختيارا على كتاب ابن القيِّم، المعروف باسم: "المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف" أنموذجًا لما هممت به فعزمت، و اللهَ أسألُ أن يكتب لهم الأجرَ والثَّواب جميعا مؤلِّفا، ومحقِّقا، وموضِّحا.

1. 1. أهمِّية الدِّراسة في هذا الموضوع:

فيه بيان لجهود الأستاذ العلميَّة في زاوية التَّحقيق في تخصُّص الحديث، والاستفادة من منهجه الذي رسمه من أجل التِّبيان، ومن خبرته في هذا الميدان، الذي حقٌّ على طلبة العلم والمعاهد والجامعات أن يهتموا به في بحوثهم، ويعتنوا بإظهار تراث علمائهم.

1. 2. أهداف البحث:

بيانُ منهج الأستاذ أبي غدَّة، وبصماتِه التَّحقيقية فيما تعلَّق بالجهة الحديثيَّة، من خلال استقراء تحقيقه لكتاب ابن القيم -رحمهم الله جميعا- المسمَّى بـ: "المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف"، متَّبعا المنهج الاستقرائيَّ، ثمَّ الانتقائيَّ والوصفي في الاستشهاد.

1. 3. الدِّراسات السَّابقة:

وقفت على دراسة سابقة بعنوان "جهود الشَّيخ عبد الفتاح أبو غدَّة في خدمة السُّنَّة النَّبويَّة" نشره موقع صوت الإيمان ولم يُذكر للمؤلِّف سوى اسمه؛ وهو خالد، وتطرَّق من خلال بحثه لفقرة وإن كانت صغيرة فهي مفيدة فيما ترجم له بقوله: "التحقيق والتأليف عند الشيخ"، ونشر هذا البحث بتاريخ: 2011/04/19.

1. 4. خطَّة البحث:

قد تناولت هذا البحث ضمن خطّة تحوي مقدّمة وثلاثة مطالب، وتحت كلّ منهما عنوانان فرعيان، وينتهي بخاتمة، وهي كالتالي:

1. مقدمة
2. كلمة حول الكتاب وأهمُّ ما جاء في مقدَّمة التَّحقيق من الفوائد المنهجية والتحقيقيَّة.
2. 1. كلمة حول الكتاب وسبب تأليفه، وسبب إخراجه وتحقيقه.
2. 2. ذكرٌ لأهمِّ ما جاء في مقدَّمة التَّحقيق من الفوائد المنهجيَّة والتَّحقيقيَّة.
3. جهوده التحقيقية فيما تعلق بالجهتين: الإسنادية والمتنية من خلال استقراء تحقيقه.
3. 1. ذكر عمله المتعلِّق بالأسانيد والرِّجال.
3. 2. ذكر عمله المتعلِّق بالمتون.
4. جهوده التحقيقية تُجاه كلام المصنِّف والمسائل العلمية.
4. 1. ذكر منهجه في التعامل مع كلام المصنِّف
4. 2. ذكر منهجه في التعامل مع المسائل العلمية.
5. خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.
6. قائمة المراجع.

2. كلمة حول الكتاب وأهمُ ما جاء في مقدَّمة التحقيق من الفوائد المنهجية والتحقيقيَّة

قدمت بهذه الكلمة للإحاطة بمعلومات الكتاب المُحَقَّق، وللاستفادة من مقدِّمة المُحَقِق من الناحيتين المنهجية والتحقيقية.

1.2. كلمة حول الكتاب وسبب تأليفه، وسبب إخراجه وتحقيقه.

إنَّ أصل هذا الكتاب الموسوم بـ "المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف"؛ هو سؤالٌ وُجِّه للإمام ابن القيِّم رحمه الله، ومفادُه: هل يمكن معرفةُ الحديثِ الموضوعِ بضابطٍ من غيرِ أن يُنظَرَ في سندِه؟ إلى جانب بعض الأسئلة الأخرى في بيان درجة بعض الأحاديث التي طُرِحت عليه؛ فكان منه رحمه الله هذا الكتاب بيانا شافيا، وتبيانا كافيا لما أشكل على أولئك القوم السَّائلين، وزيادةً على ذلك بما ينفع السَّائل معرفتُه في ذلك، اقتداء بمنهج الرَّسول الكريم صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لما ترجم له البخاريُّ في صحيحه بقوله: "باب من أجاب السَّائل بأكثر مما سأله"[1]، وأدرج تحته أحاديث في هذا الباب؛ فقد رام فيه تضمينا تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزيِّ رحمه الله، واستنباط القواعد والضَّوابط المُعينةِ في تفرُّس الحديث الموضوع.

هذا، ولقد صرَّح أبو غدَّة رحمه الله بنيَّة إخراجه لهذا الكتاب، ودافع عزمه على تحقيقه؛ إذ تمثلت في أنَّ إشاعةَ مثل هذه الكتب في أوساط طلَّاب العلم، والنَّاس عامَّة، تزيد في تفتُّحهم العلميّ، وتعينُ على تنقية الألسنة والأقلام والمجتمع من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانجرَّ عن هذا وذاك إخراج هذا الكتاب في أحسن حلَّة، وفي متناول جميع النَّاس المثَّقفين، قريب المنفعة، بيّن المقصود[2].

2.2. ذكرٌ لأهمِّ ما جاء في مقدَّمة التَّحقيق من الفوائد المنهجيَّة والتَّحقيقيَّة.

قد بيَّن المحقق تميُّزه في فنِّ التَّحقيق، وعميق نظره، وكثرة اطلاعه، كلُّ هذا من خلال المقدمَّة التي صدَّر بها التَّحقيق وذلك من خلال نقاط سأوردها:

1- أنَّ المحقق رحمه الله لم يتوفر على نسخة خطِّية في تحقيقه، بل وقف على نسخة مطبوعة بالقاهرة مشحونة بالتَّحريف والتَّصحيف دون النُّسخة الأصل، وبعد بحث وطلب وجد أنَّ القاري عليّاً في كتابه "الموضوعات الكبرى" أورد نسخة من مصنَّف ابن القيم ضِمنَه باستثناء الجوابين الذين في أول الكتاب وآخره، فاعتمده النسخة الأم؛ إذ كان هو المقوِّم لنسخة القاهرة ثم اعتمد على البحث والتَّدقيق في المسائل العلميَّة ليراجع الكتاب ويخرِّجه في أحسن حلَّة مجوَّدا متقنا.

وهذه الصُّورة توضِّح الحالة التي لا يقف فيها الباحث المحقِّق على نسخ خطِّية فيعتمد على الكتب

(1) - محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص39.
(2) - المعلومات الخاصة بالكتاب مستفادة من مقدمة المحقق، ص7-10-11، ومن متن الكتاب أيضا.

التي في موضوعه والتي تهتم بنسخ الكتب – وهذا صنيع المتقدِّمين-، ثم يعتمد على أهليَّته العلميَّة في تحقيق المسائل، وكذلك لا يهمل منهج المؤلِّف وأسلوبَه؛ وذلك بكثرة المطالعة في كتبه ومحاكاة أسلوبه، وهذا أمر ليس بالسَّهل؛ بل يحتاج إلى همَّة وصبر كما صنع محقِّقنا رحمه الله.

2- ابن القيِّم لم يصرِّح ولم يلمِّح بأنَّه يرمي اختصار كتاب الموضوعات لابن الجوزي في هذا المصنَّف، وإنَّما هو استنتاج المحقِّق بعد المقابلة بين الكتابين، إضافة إلى بعض القرائن؛ منها أنَّ ابن القيم نقل عن ابن الجوزي من "الموضوعات" كلامه بالحرف ولم يعز ذلك إليه، مع تكرُّر اسمه في مصنَّفه، ولم يكتفي بهذا بل قابله أيضا مع مختَصَرَيْ كتاب الموضوعات لعمر بن بدر الموصلي، والفيروزبادي، وطلع بنتيجة مفادها: أنَّ كتاب ابن القيم هو أحسن المختصرات وأكملُها.

وهذه أيضا توضِّح الحالة التي يجب أن يكون عليها المحقِّق من سعة الاطِّلاع، ومعرفة مظانِّ المسائل والمصنَّفات فيها، وأصحابِها، فهذا يساعده في التَّحقيق كثيرا، ويميِّز تحقيقه.

3- معرفتُه لتاريخ تصنيف الكتاب وذلك من خلال عبارة ابن القيم؛ لمَّا أورد الحديث الموضوع "إنَّ عمر الدُّنيا سبعة آلاف، ونحن في الألف السَّابعة"، قال: "وهذا من أبين الكذب لأنَّه لو كان صحيحا لكان كلُّ أحد عالما أنَّه بقي للقيامة من وقتنا مئتان وأحد وخمسون سنة"، فعلم المحقق لانتباهه ودقَّة نظره أنَّ تاريخ تصنيف الكتاب كان عام 749هـ، وهكذا ينبغي أن يكون الباحث المحقِّق ثَقِفا لَقِنا.

4- انتبه رحمه الله إلى معاني بعض المصطلحات التي يختلف المراد بها باختلاف الفنِّ المصنَّف فيه ونبَّه عليها في المقدِّمة تفاديا للخلط والارتباك؛ كقولهم: "لم يصح، أو لا يصح، أو لم يثبت، أو لا يثبت ونحوها"، في الكتب المصنَّفة في الموضوعات، والضُّعفاء والمجروحين، ومقابله في كتب الأحكام والشُّروح؛ ففي الأولى يقصدون أنَّ الحديث باطل مردود، في حين أنَّهم في الثَّانية يقصدون نفي الصِّحة الاصطلاحية، فيبقى احتمال الحسن بنوعيه أو الضَّعيف باختلاف مراتبه قائم، وهذا الصَّنيع احتراز منه رحمه الله، وتلقين للطَّالب المبتدئ في هذا الفنِّ حتى يجمع شمله ويوحِّد همَّته.

5- تحقُّقُه من التَّسمية الصَّحيحة للكتاب؛ لأنَّه قد جرت عادة العلماء على اختصار أسماء الكتب، حتَّى طبعةَ محمد حامد الفقِي وردت باسم "المنار لابن القيم الجوزية" فتتبَّع ذلك في كتب الجرد، والذين نقلوا عن المصنَّف، وبيَّن أنَّ اسمه الكامل هو: "المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف"، وفي ذلك تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه تضمينا.

6- وهذه تتعلَّق بآخر الكتاب، حيث نلاحظ اهتمامه الشَّديد بذكر الفهارس التَّفصيلية، التي يحتاجها الباحث عند مراجعة الكتاب، حيث فهْرَسَ الآتي ذكره: الآيات القرآنية، الكتب ومؤلِّفوها، الأعلام، الأماكن، المصادر، الأبحاث؛ حيث قسَّم جميع الكتاب إلى مسائل وجعلها تراجُما للأبحاث لتسهيل الرجوع إليها، الآثار، الأحاديث غير الموضوعة، الأحاديث الموضوعة.

3. جهوده التحقيقية فيما تعلق بالجهتين: الإسناديَّة والمتنيَّة من خلال استقراء تحقيقه.

لقد أوضحت من خلال الفرعين الآتيين تعامله مع الأسانيد والمتون وأهم المسائل التي اعتنى بها مستشهدا بأمثلة توضح المطلوب وتوصل إلى المرغوب.

1.3. ذكر عمله المتعلِّق بالأسانيد والرِّجال.

إنَّ اهتمام المحقِّق بالأسانيد والرِّجال، وتوجيه العناية لها؛ دليل على كمال أهليَّته في هذا الباب، لأنَّ قيمة المرويِّ فرعٌ عن قيمة الرَّاويّ ودرجته في طبقات الرُّواة قبولا وردًّا، وبما أنَّ الكتاب المحقَّق محتواه في الموضوعات وضوابطِ معرفتها، فإهمال الرِّجال في هذه الحالة يكون أولى، ولكن قد يورد المصَّنِّف أحاديثَ مختلفٌ فيها، وأخرى في دائرة القبول للاستشهاد بها، وقد تأتي أسماءُ مهملة وأخرى مبهمة، أو مختلف في ضبطها، وأخرى تدعوا الحاجةُ إلى التَّعريف بها؛ فتحتاج من المحقِّق الوقوفَ عندها، وبيان مشكلها، والتَّعريف بغريبها، وقد تجلَّت مظاهر عناية الأستاذ أبي غدَّة بالرِّجال في النِّقاط التَّالية:

* يخرِّج الأحاديث والآثار من كتب السُّنَّة، ويهتمُّ أحيانا بذكر طرقها لما في ذلك من الفائدة، ومثاله: لمَّا أورد ابنُ القيِّم حديث " من دخل السُّوق فقال: لا إله إلَّا الله..."، وذكر له بعض الطُّرق، فخرَّج المحقِّق تلك الطُّرق وزاد طرقا أخرى وبين حال رجالها لتكمل الفائدة، ونحوه حديث: "أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم" نهى عن صيام رجب"، فخرَّجه وزاد طرقا أخرى وبيَّن غوائلها[1].

* يعرِّف بالرَّاوي المبهم في النَّص ولا يترجم له؛ فيذكر اسمه واسم أبيه ونسبته؛ كما صنع مع السِّجزِّي؛ وهو سليمان بن عيسى بن نجيح، وأحمدَ بنِ عبد الله، الجُوَيْبَارِي، وغيرهم، وإذا كان الرَّاوي من الكذَّابين فيكتفي بالإحالة إلى موضع ترجمته في كتب التَّراجم؛ لأنَّ فيها تخريج للأحاديث التي وضعها، وأوردها المصنِّف؛ فيستفاد من ذلك شيئين: أحدهما تخريجُ الحديث، والآخر التعرُّفُ على الرَّاوي؛ كما فعل مع عبَّاس بن الضَّحاك البلخي الكذَّاب، وزكريا بن دويد الكِنْدي الكذَّاب، والحسَيْنِ بنِ إبراهيم الكذَّاب وغيرهم، وإذا احتيج إلى ترجمة موسَّعة لراوٍ ما لتعلُّقه بمسألة مهمَّة، وكثرت الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة من طريقه استفاض في ترجمته، وبيان حاله كما فعل مع كعب الأحبار التَّابعيِّ؛ لتعلُّقه بمسألة الإسرائيليات[2].

* يورد عند الحاجة كلام الأئمَّة في بعض الرُّواة؛ مثلما فعل مع يحي بن يمان في حديث: "كان السِّواك من أذن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم موضع القلم..."، ومع أبي ثِفَال في حديث العفراء، وكذلك مع مجالد بن سعيد في حديث جابر رضي الله عنه وغيرهم[3].

* ينقل أقوال الأئمَّة في بيان درجة الأحاديث، وخصوصا الحكم على الأسانيد؛ ومثاله: لمَّا ذكر حديث عليٍّ رضي الله عنه "أمرنا بالسِّواك..."، أتبعه بقول المنذريِّ: " رواه البزَّار بإسناد جيِّدٍ لا بأس به"،

(1) - ينظر المثال الأول: الهامش 02/ ص43، والثاني: الهامش 05/ ص 97.

(2) - السِّجزِّي: الهامش 01/ص45، الجُوَيْبَاري: الهامش 02/ص49، البَلْخي: الهامش 2/ص45،الكِنْدِي: الهامش 03/ص47، الحسين: الهامش 04/ص49.

(3) - يحي بن اليمان: الهامش 01/ص27، أبو ثفال: الهامش 01/ص29، مجالد: في آخر هامش ص73.

وقول الهيثميّ: "رواه البزّار ورجاله ثقات"، ونحوه ما رُوِيَ في فضل الصَّلاة في بيت المقدس وأنَّها تَفْضُلُ بخمسين ألف صلاة عن غيره؛ فذكر قول الذَّهبيّ: "هذا حديث منكر جدّاً"، وقولَ الشِّهاب البصيريّ: "إسناده ضعيف؛ لأنَّ أبا الخطَّاب الدِّمشقيّ لا يُعرفُ حاله، ورُزَيْق الألهاني فيه مقال"، وغيرها[1].

* يحقِّق في المراد من بعض مصطلحات الأئمَّة النُّقاد في جرح الرِّجال؛ كقول ابن معين في أبي يحي عمرو بن دينار الأعور: "ليس بشيء"؛ فبيَّن أنَّ المقصود؛ أنَّه ضعيف بالمرَّة وليس كما ذهب إليه السخَّاوي واللُّكنوي أنَّ أحاديثه قليلة [2]، وكقول البخاري في أبي ثفال: "فيه نظر"، فأوضح أنَّ المقصود أنَّه متَّهمٌ واهٍ عنده[3].

* يحقِّق الاسم الذي اضُطرب في ضبطه، ومثال ذلك "عُوجُ بنُ عُنُق"؛ فنقل تخطأت الزبيدي لهذا الضَّبط وأنَّ الصَّحيح "عُوقُ بنُ عُنُق"، ثمَّ أردفه باستدراك الشُّراح: أنَّ الأوَّل هو المشهور على الألسنة، وأنَّ عُوقٌ هو أبو عُوج، وعنق أمُّه[4].

* يهتمُّ بذكر النُّكت المتعلِّقة بالرِّجال، ومثاله: محمَّد بن يسار: فنقل قول الذَّهبي في أنَّ مسلما استشهد بخمسة أحاديث له في صحيحه، وكذلك حماد بن سلمة؛ قال: تحاماه البخاري ومسلم في غير رواية ثابت لبقائها في ذهنه كما هي بعد الاختلاط [5].

2.3. ذكر عمله المتعلِّق بالمتون.

المتن هو المقصود من الحديث، وهو أساس النقل والرِّواية، فالعناية به من آكد واجبات المحقق، وتتفاوت هذه العناية بين شارح ومحقق ومصنِّف، فالمحقِّق لا يحتاج إلى تعمُّق في الشَّرح وبيان المشكل؛ بل يكتفي بتوثيق صحَّتها، وسلامة تركيبها، وشرح غريبها، وأمور أخرى تدعوه الحاجة إليها، وفيما يلي بيان لأبرز جهود أبي غدَّة رحمه الله في تحقيقه المتعلقة بالمتون، وهي قسمان منها ما يتعلق بالألفاظ، ومنها ما يتعلَّق بالمعاني وهذا بيانها:

❖ **من جهة الألفاظ:**

* يتخيَّر أثناء العزو الألفاظ المطابقة أو المقاربة لرواية المصنِّف؛ فيذكر المواضع التي ورد فيها الحديث، ويبيِّن أقربها للَّفظ المذكور، مثاله: حديث: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلِّي ركعتين

(1) - انظر الأولى في: الهامش 02/ص25، والثانية في: الهامش 07/ص92.

(2) - هذه النتيجة لا تسلَّم للمحقق رحمه الله، لأنَّه ثبت أنه أراد قلَّة حديث الرَّاوي في بعض الأحيان، ولهذا ذهب ابن القطَّان كما ذكره ابن حجر في ترجمة عبد العزيز بن المختار أنَّ المراد " أنَّ أحاديثه قليلة جدًّا"، ولكن لا هذا على إطلاقه ولا ذاك، وإنَّما التَّفصيل وهو: أن ننظر في الرِّوايات الأخرى عن الإمام فإن وجدنا أنَّه وثَّقه فالمراد قلَّة الحديث، وإن لم نجد عنه أقوالا أخرى ننظر في كلام النُّقَّاد الآخرين؛ فإن اجتمعوا على توثيقه فالمراد قلَّة الحديث أيضا، أمَّا إن اختلفوا؛ فننظر في أحاديث الرَّاوي، فإن كانت أحاديثه كثيرة فالمراد الضَّعف الشديد، وكذا إن وجدناه متروك الحديث، أمَّا إن كانت قليلة فنحكم ابتداءً بقلَّة حديثه، ويبقى خاضعا للدراسة. استفدت هذا التفصيل من الأستاذ رضا بوشامة في الفصل في مادَّة الجرح والتعديل. ومن أراد التمثيل فليراجع تقدمة "التنكيل" للمعلِّمي، المكتب الإسلامي، ط2، 1986م، ص49 وما بعدها.

(3) - "ليس بشيء": الهامش 01/ص43، "فيه نظر": 29/01.

(4) - انظر: الهامش 01/ص76.

(5) - ابن إسحاق: الهامش 02/ص21، ابن سلمة: الهامش 02/ص90.

ركعتين ثمَّ ينصرف فيستاك "، فبعد تخريجه للحديث بيَّن أنَّه بهذا اللَّفظ في سنن ابن ماجه، ومثله حديث " هل تستطيع إذا خرج المجاهد: أن تصوم فلا تفطر..."، وغيرهم[1].

* يهتمُّ باختلاف الرِّوايات ويبيّن أيُّها أصحُّ من حيث التَّركيب، وموافقةُ اللُّغة؛ ومثاله: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا: "تَفْضُلُ الصَّلاة التي يُسْتاك لها على الصَّلاة التي لا يستاك لها سبعين ضِعْفًا" فأورده من طريق الحاكم عن الإمام أحمد، ولم يورد رواية الإمام أحمد مباشرة لأنَّ سياقتها غير سليمة من حيث التركيب اللُّغوي[2].

* يبيّن إذا ما كان المؤلِّف جمع بين الرِّوايات في نقله للأحاديث (التَّلفيق)، وكذلك يبيّن ما رواه بالمعنى، ومثاله: بيانه أنَّ المصنِّف لفَّق بين رواية مسلم وأبي داود في حديث صلاة اللَّيل، وأمَّا في حديث "أنتم أعلم بدنياكم"؛ أوضح أنه رواه بالمعنى؛ إذ أنَّ جميع طرق الحديث لم يرد فيها الألفاظ التي سطَّرها المصنِّف، ومواضع غيرها[3].

* يعرِّج على بعض الفوائد النَّحوية للفائدة، مثاله: لفظة "سبعين" في حديث السِّواك المتقدِّم؛ نقل عن أهل العلم أنَّها مفعول مطلق، أو ظرف؛ فيكون المعنى أي: تَفْضُلُ مقدار سبعين، وبيَّن أنَّها رُوِيَت في بعض الطُّرق على الجادَّة "سبعون"؛ وهي غير مستقيمة[4].

* قد يذكر ابن القيِّم حديثا موضوعا؛ والذي وُضع فيه ألفاظٌ فقط، فيبيّن المحقِّق أصله الصَّحيح، ويعيّنُ الألفاظ الموضوعة فيه، ومثاله: قصَّة دخول وهب البَخْتَري على المَهْدِيّ ووجده يلعب بالحمام، فحدَّثه بحديث: " لا سبق إلَّا في خُفٍّ، أو نَصْلٍ، أو حَافِرٍ، أو جَنَاحٍ"؛ تزلُّفا له وتقرّبا، فزاد في الحديث لفظة "أو جناح"؛ فبيَّنها المحقِّق وذكر أصل الحديث[5].

❖ **من جهة المعاني:**

* يهتمُّ بشرح غريب الحديث؛ ومن الأمثلة على ذلك شرحه للكلمات التَّالية: القَلَحُ: وهو صُفرَة تعلو الأسنان، والسِّيَاق: وهو النَّزع عند الوفاة، والاسْتِنَانُ: وهو استعمال السِّواك، والعفراء: وهي الشَّاة البيضاء بياضا غير ناصع، والحُمَيْرَاء: ذات اللَّون الأبيض المشرَّب بالحمرة، وغيرها من الكلمات[6].

* يذكر الشَّواهد من الأحاديث على ما قرَّره المصنِّف، وكذلك إذا احتاج المقام إلى سرد الحديث بطوله بعد أن نقله المصنِّف مختصرا فيورده ليُعلم المعنى، وتكمل الفائدة، ومثاله ذكره لشواهدَ على أحوال الاستنان من السُّنَّة، وكذلك في قصَّة بناء عمر رضي الله عنه للمسجد الأقصى، وساق حديث ذكر مفاتح الغيب بطوله، وحديث خلق التربة، وقد يُورد تمام الحديث الموضوع لتعلم نكارتُه أيضا

(1) - انظر الحديث الأوَّل: الهامش 02/ص27، والثاني: الهامش 01/ص40.
(2) - انظر: الهامش 02/ص20.
(3) - التَّلفيق: الهامش 02/ص40، الرواية بالمعنى: الهامش 05/ص83.
(4) - انظر: الهامش 02/ص20.
(5) - انظر: الهامش 02/ص106.
(6) - القَلَحُ: الهامش 04/ص24، السِّياقُ: الهامش 01/ص26، الاسْتِنَان: الهامش 02/ص28، العَفْرَاء: الهامش 01/ص29، الحُمَيْرَاء: الهامش الهامش 01/ص60.

كحديث: "يَلْتَقِي الخَضِرُ وإلياسُ كلَّ عامٍ"[1].

* ينقل بعض الفوائد التي تتعلَّق بالحديث وإن كان ضعيفا لصحَّة معناه شرعا وعرفا، ومثاله حديث: "إذا بعثتم إليَّ بريدا فابعثوه حسن الوجه حسن الاسم"؛ فنقل كلام المناويّ في بيان صحَّة معناه، وما في ذلك من التَّفاؤل باسمه وخلقته، ولا يقصد بالخلقة ما يحرِّك الشَّهوة؛ بل تناسق خلقته واعتدالها، وبيَّن أثَر الأسماء على المسمَّيات [2].

4. جهوده التحقيقية تجاه كلام المصنِّف والمسائل العلمية.

هذه الجهة تعتبر هي المرحلة الحاسمة في التَّحقيق، وبها يتميَّز، ومنها تُعرف شخصيَّة المحقِّق، ومقدار نفَسِه العلميّ والتَّحقيقيّ، وما مدى عمق تفكيره وبحثِه، وسَعةِ اطِّلاعه، فتراه يوجِّه، ويستدرك، ويدرس المسائل ويرجِّح، وقد كان لأبي غدَّة رحمه الله نصيب من هذا الباب، ومجهودات تستحق الإشادة والإطناب، وسأفصِّلها في الفرعين التَّاليين:

1.4. ذكر منهجه في التَّعامل مع كلام المصنِّف.

• يوجِّه كلام المصنِّف بما يُفهم المراد منه، ويزيل عنه الالتباس، ومثاله: لمَّا بيَّن ابن القيِّم أنَّ صيام السِّتِّ من شوال هو جبران لما وقع من النَّقص والتَّقصير في رمضان، ثمَّ قال: " فتجري مجرى سنَّة الصَّلاة بعدها"، فعلَّق المحقِّق موجِّها: أنَّ قوله "بعدها" هو لمحاكاة صيام السِّتِّ من شوال بعد صيام رمضان، وإلَّا فالذي جاء في الحديث مطلقٌ عن القبليَّة والبعديَّة، وذكر الحديث الشَّاهد لذلك[3].

وكذلك إذا نقل المصنِّف نصًّا مبنيًّا على كلام سابق عمَّن نقله منه فيوضِّح المحقِّق ذلك؛ كقول المصنِّف عن ابن أبي حاتم: "وهذا الحديث خطأ، إنَّما أراد عمران بن مسلم"، فبيَّن المحقِّق أنَّ الذي أراد في هذا السِّياق هو يحي بن سُلَيْم الطَّائفي[4].

• يزيد على كلام المصنِّف بما يتمِّم المبحث، ومثاله: لمَّا ذكر ابن القيِّم توجيه حديث: "لا يدخل الجنَّة ولد زنا" وأنَّه شرُّ الثَّلاثة، وبيَّن أنَّ شرَّه في أصله، وأنَّ شرَّ الأبوين من فعلهما، زاد عليه المحقِّق أوجها أخرى ذكرها العلماء، وأحال إليها وقال لعلَّ أقربها أنَّه مقيَّدٌ بما جاء بيانه في حديث عائشة رضي الله عنها "إذا عمل بعمل أبويه"[5].

وكذلك من هذا الباب ينقل كلام بعض العلماء في سياق كلام ابن القيِّم تكميلا للفائدة، ومثاله: نقله لكلام القاري في بيان حكم من اعتقد تسوية علم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولكلام عبد القادر القرشيِّ من كتابه "الجواهر المضيَّة" في بيان نكارة حديث "خلقت التربة يوم السَّبت"، ولكلام

(1) - انظر ذكر الشواهد: أحوال الاستنان: الهامش 03/ص25، قصة عمر: الهامش 02/ص88، ذكر تمام الأحاديث: مفاتح الغيب: الهامش 05/ص80، خلق التربة: الهامش 01/ص84، "يلتقي الخضر": الهامش 01/ص67.
(2) - انظر: الهامش 02/ص63.
(3) - انظر: الهامش 02/ص39.
(4) - انظر: الهامش 03/ص42.
(5) - انظر: الهامش 04/ص133.

المعلِّمي من كتابه "الأنوار الكاشفة" في بيان حال كعب الأحبار وما تعلَّق به من مسائل، وغيرها[1].

• يردُّ كلام ابن القيِّم إلى أشباهه ونظائره، ومواضع تفصيله في كتبه، ومثاله: لمَّا تطرَّق المصنِّف لذكر الحاكم وتساهله، بيَّن المحقِّق الموضع الذي استفاض فيه ابن القيِّم في الكلام على الحاكم ومستدركه، فأحال على زاد المعاد، وعلى كتاب الفروسيَّة، ومثل ذلك حديث "وضع الجزية عن أهل خيبر"؛ بيَّن ابن القيِّم ضَعْفَه من عشرة أوجه، وكان قد استفاض بأوسع من ذلك في كتابه " أحكام أهل الذِّمَّة" فأحال المحقِّق عليه إحاطة بالموضوع[2].

• يحقِّق مصدر الكتاب الذي نقل عنه المؤلِّف؛ لأنَّه يطلق ولا يبيِّن، فيقول: قال ابن الجوزي، ولا يعيِّن أين قال ذلك، ومثال ذلك مسألة الخضر وتنازع الأقوال فيه؛ فبيَّن المحقِّق أنَّ ذلك النَّقل ليس من كتاب الموضوعات، بل هو من كتاب مستقل اسمه " عجالة المنتظر في كشف حال الخضر".

وكذلك يحقِّق فيما نقله، فقد يقع السَّهو والغفلة في ذلك، ومثاله: لما نقل ابن القيِّم من كتاب العلل لابن أبي حاتم قوله: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يحي بن سليم الطَّائفي..."، بيَّن المحقِّق أن ذكر أبي زرعة لم يرد في كتاب العلل في هذا السِّياق؛ وإنَّما وقع في كلام هو أسفل منه في حديث آخر، فقال: لعلَّ المؤلِّف سبق نظره عند نقله من الكتاب[3].

• يستدرك على المصنِّف في بعض كلامه، وأمثلتُها كثيرة، وأغلبها حول ما يصدر من ابن القيِّم من العبارات المطلقة كقوله: " وبالجملة فكلُّ أحاديث الدِّيك كذب إلَّا حديثا واحدا..."، فأنكر المحقِّق هذا الإطلاق وذكر أحاديث في ذلك مع بيان درجتها، ونحوُه قول المصنِّف: " وكلُّ حديث فيه "يا حميراء"، أو ذكرُ الحميراء فهو كذب مختلق"، فأثبت المحقِّق وجود ثلاثة أحاديث صحيحة في ذلك، ومنه أيضا قول ابن القيِّم: "وكل حديث في طنين الأذن فهو كذب"، وقوله: "وكلُّ حديث في الصَّخرة فهو كذب مفترى"، وغيرها [4].

2.4. ذكر منهجه في التَّعامل مع كلام المصنِّف.

• يستطرد في بيان الخلاف في المسائل التي تحتاج إلى مزيد بيان لتجاذبها بين طرفي نقيض، ومثاله:

- أحاديث بين الصِّحة والضَّعف: فيبيِّنُ من أثبتها من العلماء وصحَّحها، ومن نفاها وضعَّفها، ثمَّ يأتي على بيان الرَّاجح إمَّا اجتهادًا منه، أو ينقل كلاما للمحقِّقين من العلماء في ذلك، ومثاله حديث ردِّ الشَّمس لعليٍّ رضي الله عنه؛ فمن الذين نفوه: الإمام أحمد وابن الجوزي، وابن تيمية والذَّهبي وابن القيِّم وابن كثير وغيرهم، وفي المقابل أثبته: الطَّحاوي، والبيهقي، والقاضي عياض والهيثمي والسُّيوطي والسَّخاوي وغيرهم، ثمَّ بيَّن ما يراه راجحا وهو وضع هذا الحديث، ونحوه حديث: "أكذبُ النَّاس

(1) - كلام القاري: الهامش 03/ص82، كلام القرشي: الهامش 02/ص86، كلام المعلِّمي: الهامش 02/ص90.
(2) - مسألة الحاكم ومستدركه: الهامش 03/ص22، حديث وضع الجزية: الهامش01/ص102.
(3) - انظر تَحَقُّقه من الكتاب: الهامش 01/ص69، وتحققه ممَّا نقل المؤلف: الهامش 02/ص42.
(4) - انظر المواضع على الترتيب: الهامش 01/ص56، الهامش 02/ص60، الهامش 03/ص65، الهامش 01/ص87.

الصَّبَّاغون والصَّوَّاغون"، وحديث: "خلق الله التُّربة يوم السَّبت"، وغيرها[1].

- مسائلُ كَثُر الكلام فيها وصنَّف العلماء في بيانها: فيدرسها ويبيّن الرَّاجح من الأقوال فيها، ومثاله: مسألة حياة الخضر أو موته، ومسألة الإسرائيليات؛ فاستفاض في بيان القول الموافق للدَّليل، وينقل أقوال العلماء في تقرير ذلك[2]، وحقَّق القول في بيان حال كعب الأحبار ومن وثَّقه من الأئمة ومن ضعَّفه، في مبحث فريد بديع فراجعه، ونقل كلاما نفيسا للمعلِّمي رحمه الله ارتأيت أن أذكره تقريبا للفائدة، فقال: " لكعب ترجمة في تهذيب التَّهذيب، وليس فيها عن أحد من المتقدِّمين توثيقه، إنَّما فيها ثناء بعض الصَّحابة عليه بالعلم، وكان المزِّيُّ عَلَّم عليه علامة الشَّيخين مع أنَّه إنَّما جرى ذكرُه في الصَّحيحين عرضاً، لم يُسْنَد من طريقه شيء من الحديث فيهما، ولا أعرف له رواية يحتاج إليها أهل العلم؛ فأمَّا ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجَّة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السَّلف لمناسبته عنده لما ذُكر في القرآن، وبعد فليس كل ما نُسِب إلى كعب في الكتب بثابت عنه، فإنَّ الكذَّابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها... "[3].

◆ يستدرك على المحقِّقين في بعض المسائل، كما صنع مع أحمد شاكر في تعليقه على حديث " أكذب النَّاس الصَّوَّاغون والصَّبَّاغون"، وبيَّن أنَّه تساهل كثيرا في قبوله لهذا الحديث، ومثله استدراكه على القاري في قبوله لحديث: "النَّفخ في الطعام يذهب البركة"، بحجَّة أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم نهى ابن عباس عن النَّفخ في الطَّعام، فبيَّن المحقِّق أنَّ النَّهي لا يستلزم نفي البركة[4].

◆ يحيل على بحوثه السَّابقة التي يجرُّه إليها سياق التَّحقيق؛ اختصارا على نفسه، ونفعا للقارئ، ومثاله: إحالته على تعليقاته على "الأجوبة الفاضلة" للكوثري في التَّعريف بحال المستدرك، وعلى تعليقاته على كتاب "الرَّفع والتَّكميل في الجرح والتَّعديل" لعبد الحيّ اللُّكنوي في بيان معاني ألفاظ الجرح، وغيرها كثير.

وكذلك على بحوث غيره من أجل توضيح المسائل، وإرشاد القارئ، ومثاله: إحالته على تعليقات الشَّيخ أحمد شاكر على حديث جبريل في المسند، وعلى كتاب "الأنوار الكاشفة" للمعلِّمي في كلامه على حديث خلق التُّربة، وعلى كتاب "تبين العجب بما ورد في فضل رجب" لابن حجر في كلامه على الأحاديث الموضوعة في فضل رجب، وغيرها من المواضع[5].

◆ يقوِّم ما وقع في الكتب التي نقل عنها من الخطإ، ومثاله: تقويمه للتَّحريف الذي وقع في بيت شعرٍ في كتابَيْ " اللَّآلئ المصنوعة" للسُّيوطي، و"مجمع الزَّوائد" للهيثمي، فصحَّحه مستعينا في ذلك بصديقه

(1) - انظر الحديث الأوَّل: الهامش 01/ص58-59، والثَّاني: الهامش 02/ص52، والثَّالث: الهامش 01/ص85.
(2) - مسألة الخضر: الهامش 01/ص69-71، مسألة الإسرائيليات: الهامش 02/ص88-91.
(3) - الأنوار الكاشفة لعبد الرحمان المعلّمي، المطبعة السَّلفيَّة بيروت، دط، 1406هـ-1986،ص99.
(4) - استدراكه على: - أحمد شاكر: الهامش 02/ص53، -القاري: الهامش 02/ص65.
(5) - بحوثه: تعليقاته على "الأجوبة الفاضلة": الهامش 03/ص22، تعليقاته على "الرفع والتكميل": الهامش 01/ص43، بحوث غيره: تعليقات أحمد شاكر: الهامش02/ص81، "الأنوار الكاشفة" للمعلمي: الهامش 01/ص85، "تبيين العجب" لابن حجر: الهامش 04/ص96.

المحقِّق الأديب محمود شاكر رحمه الله[1].

• تجدُه كثيرا ما يحقِّق في وضع الأحاديث، فتوصَّل إلى الحكم بضعف مجموعة ليست يسيرة من الأحاديث، وتحقيق عدم وضعها؛ بل ضعفُها، ولا يخفى الفرق بين الموضوع والضَّعيف، وسأحيل على بعض المواضع في الهامش[2].

5. خاتمة

إذن كانت هذه إطلالة على أبرز مجهودات الأستاذ أبي غدَّة رحمه الله التَّحقيقية؛ التي تنبئ عن نفسه الحديثي في التَّحقيق، وتمثِّل الخطوط العريضة في منهجه الذي سلكه في تحقيق هذا الكتاب النَّفيس، وما ذكرته من الأمثلة عن كل جزئيَّة ليس المقصود من وراءه الحصر؛ بل إطلاع القارئ على بعض الأمثلة التي تفسِّر صدر الكلام ، والذي أراه بعد استقراء هذا التَّحقيق: أنَّ أبا غدَّة رحمه الله، يعتمد منهج المحدِّثين في التَّحقيق، ويتغيَّر منهجه حسب حاجة الكتاب المحقق، وحسب موضوعه أيضا، وقد أتى في تحقيقه لهذا الكتاب الذي بين أيدينا على أبرز وأهمِّ المباحث التي تثري الكتاب وتزيد من قيمته، إلى جانب وضوح شخصيَّته التَّحقيقيَّة، ونفسه الحديثي في اعتناءه بالمسائل والتَّعليق عليها، وإكمال المباحث والإحاطة بأطرافها، وتقويم الأخطاء العلميَّة وتلافيَها.

وفي الأخير من أهمِّ التوصيات التي يرشد إليها الباحث أن العناية بتحقيق الكتب الإسلامية واجب على طلاب العلم وليس التحقيق بأدنى منزلة من التأليف بل قد يكون أفضل منه في بعض الحالات خصوصا إذا اجتمع في الكتاب المحقق أهمية موضوعه مع أهمية مؤلفه، والعناية بمناهج المحققين كذلك؛ إذ هي الميدان التطبيقي لقواعد هذا الفن الأصيل ذو الشأن العظيم، وسبحانك اللهم وبحمد أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

5. قائمة المراجع

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي، (1970)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1،سوريا - حلب-، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- خالد، (2011)، **جهود الشَّيخ عبد الفتاح أبو غدَّة في خدمة السُّنَّة النَّبويَّة**، موقع صوت الإيمان ولم يُذكر للمؤلِّف سوى اسمه؛ نشر هذا البحث بتاريخ: 2011/04/19، اطلعت عليه بتاريخ: 2021/05/16، الرابط: http://khalednaan.blogspot.com/2011/04/blog-post_4203.html
- المعلّمي، عبد الرحمن، (1986)، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، 1406دط، بيروت، المطبعة السَّلفيَّة.
- المعلّمي، عبد الرحمن، (1986)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1442ه)، **صحيح البخاري**، ط1، دار طوق النجاة، بيروت.

(1) - انظر: الهامش 01/ ص119.

(2) - انظر: الهامش 02/ ص125، والهامش 01/ص126، والهامش 03/ص127، والهامش 01/ص129، وغيرها.